العنوان: تحصين الوضع الداخلي في ضوء المستجدات الراهنة والتحديات المختلفة

يسعدني أن أكون بينكم اليوم في هذه الورشة الحوارية التي ينظّمها منتدى التنمية والثقافة والحوار ومجموعة حلّ النزاعات، وأتوجّه إليهما بالشكر على هذه المبادرة التي لا تأتي في وقت عادي، بل في مرحلة مفصلية من تاريخ لبنان، مرحلة لم يعد فيها التحدّي سياسيًا أو اقتصاديًا فحسب، بل بات تحدّيًا وجوديًا يمسّ وحدة المجتمع اللبناني، وسلْمه الأهلي، وقدرته على الاستمرار ككيان ودولة.

لننطلق من العنوان الرئيسي، محاولين من خلال هذه القراءة الوصول بخلاصات يمكن من خلالها تحصين، أو المساهمة في تحصين، وضعنا الداخلي.
إنما بما يخص المستجدات في لبنان، تاريخيًا ولغاية اليوم، فهي ثابتة: الصورة نفسها والمسار نفسه. أما المتغير الدائم فهم اللاعبون، والملعب هو مصالحنا ووحدتنا، لا بل وجود الوطن بحد ذاته أحيانًا.

أما التحديات، على اختلافها، فهي تختصر كلها بكيف يكون لنا وطن في ظل هذا التنوع الكبير؟

يبقى هذا التوصيف، إن أجدنا إدارته والتعامل معه، لوحة عالمية تعكس مدى قدرة الجميع على إنتاج نموذجاً للإنسان بإنسانيته المطلقة، وفي أبهى صور خلق الله.

ليس لبنان فريدًا في هذا العالم من حيث تنوعه، ونجد في معظم الأوطان الكثير من التنوع الأثني والديني والمذهبي، وحتى العرقي واللغوي، ولكن يبقى الإيمان بالوطن هو السقف الذي تستظله كل هذه الجماعات، رغم تأثيرات انتماءاتها المختلفة، لتتقدم عليها مفاهيم جامعة، ُيظهر فيها الجميع إحساس بالمواطنة. ولو احتفظت كل مجموعة بخصوصيتها، - إنما لا يتقدم هذا أبدًا على الوطن والمواطنة، بل يظهر القدرة على جمع الثقافات المختلفة لتصبح جزءًا من ثقافة وطن.

في لبنان، إن انتماءاتنا وتنوعنا هي محط فخرنا، إنما ما نحن بحاجة إليه هو أن نعيد تشكيل هذا التنوع كباقة ورد في سلة واحدة، لينظر إلى ألوانها كعناصر وحدة.

ألم يقل البابا الراحل يوحنا بولس الثاني إن لبنان رسالة؟ وفي هذا القول تحميلنا لمسؤولية روحية، وهي إعطاء نموذج للآخرين كيف يجسد تكامل التنوّع وحدة، ربما نواجه من خلالها نظرية صراع الحضارات التي تسود العالم، مما يضع العالم بأسره على حافة الانفجار.

قبل البحث في لمحة تاريخية، لا بد من القول إن لبنان هذه النسخة لن تتكرر عن صورة الإنسان بكل أبعاده، وواجبنا المقدس الحفاظ عليه بكل تنوعه إذ يجب أن يستمر كمساحة لحوار الحضارات.
فالإنسان اللبناني، بمسلميه ومسيحييه، مختلف عن مسلمي ومسيحيي العالم.
كيف؟

إن في داخل كل لبناني مسلم هناك جزءًا من المسيحية، وكما في داخل كل مسيحي لبناني جزء من الإسلام، وهذه هي الفرادة اللبنانية الغير متوفرة في أي شعب آخر.
إنما أين نحن من كل هذا؟ وما هو واقعنا؟

لقد كان التقاتل الأول بين الطوائف اللبنانية في العام ١٨٣٨.
فلنرَ معًا كيف كانت أشكال تعاطينا منذ القدم، ولم تزل، فالأجنبي، قرب أو بعد، الدور الأساس في تحديد مصدر قوة وضعف كل مجموعة وطائفة، وذلك طبعا وفقاً لمصالحه.

في ذلك العام، ناهض الدروز إبراهيم باشا، ناهضوه على شبلي العليان المتمرد على الحكم المصري في حوران. ردا على ذلك، وزع إبراهيم باشا السلاح على المسيحيين وطلب من الأمير بشير أن ينجده، فأرسل ابنه خليل على رأس قوى من ٤٠٠ مسلح مسيحي لقمع التمرد الدرزي. كانت هذه هي المرة الأولى التي يتقاتل فيها سكان المناطق اللبنانية على أساس طائفي، لولاءات خارجية.

وبعد ذلك، عام ١٨٣٩، تمرد شيعة جبل عامل ضد إبراهيم باشا نتيجة للضرائب الباهظة. ونتيجة ذلك، خشي إبراهيم باشا من انضمام المسيحيين إلى الدروز والشيعة، فطالب الأمير بشير بتجريدهم من السلاح. هذا الإجراء وضع المسيحيين فعلا على درب الثورة.

فكانت النتيجة عامية أنطلياس عام ١٨٤٠، حيث التقى الموارنة والدروز والسنة والشيعة في أنطلياس وأطلقوا ثورتهم العامية على المصريين وبشير الشهابي.
ثم ما لبثت النزاعات عام ١٨٦٠ إلى أن أعادت التقاتل بين الطوائف.
لقد استعرضنا هذه الحقبة لنقول إن من الضروري الإضاءة على التاريخ، حتى لا نقع في خطيئة طمس الذاكرة، وتجاوز الدروس المستقاة من التجارب، فنعيد حتمًا دفع الأثمان، وكأن ما دفع سابقًا لا قيمة له.

في لبنان، تسود السرديات وتتخذ المواقف وتشحذ السيوف، وتصطف خلفها الطوائف، ونعود للخطاب نفسه...
توالت الأحداث والتقاتل بين اللبنانيين على أسس طائفية، دينية، ومذهبية.
لم يكن أي من هذه الأحداث إلا نتاج لتناقضات إقليمية، أو تمرير مشاريع دولية -مليئة بصعوبات لا تجد لها متنفسًا إلا عبر انعكاسها اقتتالًا طائفيًا في هذا البلد الجاهز دائمًا-

فتتفجر الحروب لتشكل سواتر دخانية لمشاريع يراد تمريرها في المنطقة، كمعاهدات السلام بعد حرب ١٩٨٢، والعدوان الذي تحول لاجتياح إسرائيلي للبنان وصولاً للعاصمة بيروت، والذي تبعه إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان تمهيدًا لكامب دافيد، وإبعاد إسرائيل ووضعها بمأمن عن أن تكون هدفًا لردود الفعل نتيجة لهذا المسار.

سبق ذلك أحداث ١٩٧٥، وما شكلته من انقسام بين اللبنانيين حول الفلسطينيين وكيفية التعاطي مع وجودهم، مما فجر الشارع. سبق هذا

أيضًا مناوشات بين المنظمات الفلسطينية والجيش اللبناني، مما أدى إلى انقسام سياسي ورسمي على أعلى المستويات.

نتج عن الاجتياح وصول القوات المعادية إلى العاصمة بيروت، ونتيجة لتسويات أمريكية دولية إقليمية، انسحبت هذه القوات على مراحل، إلى أن احتفظت بشريط حدودي ورفضت الانسحاب منه رغم صدور القرار الدولي رقم ٤٢٥، والذي يُلزمها بذلك.
وما قام به العدو الإسرائيلي هو أنه عهد بأمن هذه المنطقة لفئة من اللبنانيين، لتتم المواجهة بينهم وبين المقاومين اللبنانيين، الذين قرروا دحر الاحتلال وتحرير الأرض، في محاولة منه لتحميلهم المسؤولية ووضع هؤلاء اللبنانيين في مواجهة بعضهم البعض.

نسرد سريعًا هذه الوقائع والأحداث لنظهر أن لبنان بلداً معقدًا. فبالمقارنة مع نزاعات أخرى شهدت مواجهات عسكرية واسعة النطاق، نرى أن الحروب اللبنانية قد شملت عددًا كبيرًا من الأفرقاء، ودومًا داخلية وخارجية.

الحروب اللبنانية هي حروب كلاسيكية خاضها المتحاربون ليدافع كل منهم عن أهداف محددة.
فما هي تلك الحروب؟
هل هي لحسابات خارجية بأدوات داخلية؟ هل هي ثورات لم تنجح؟ هل هي حروب إقليمية عكست نزاعات متمادية في الشرق الأوسط، أم هي فعلاً حروباً أهلية؟

لا، لم تكن الحروب اللبنانية أيًا من هذه الحروب، ولكنها من نواحٍ أخرى كانت جميعها في آن، هي نزاعات شاركت فيها الجماعات، والأيديولوجيات، والأديان، والمصالح الفئوية، حتى القيم.

لقد انزلق لبنان كله، أو بأغلبه، في مزالق الطائفية السلبية، حتى كاد أن يطيح بكل ما يملك من تمايز. لماذا؟

منذ تحوله إلى دولة سيادية، يجلس لبنان على موائد الغير، ولكنه لم يستطع، ولو لمرة واحدة، أن يكون مقررا، نظرًا لهذه الانقسامات.

فالمكونات الأثنية والدينية التي تعيش فيه هي المسبب الرئيسي لضعفه الأساسي. تجعل اتخاذ القرار أمرًا صعبًا، ولبنان يمر اليوم بمرحلة ضغوط غير مسبوقة، مما يثير التساؤلات: هل بصيغته الحالية هو دولة وطنية بالمعنى المعروف، أم فدرالية واهية ومتَرَهِّلة من الطوائف المتخاصمة؟
هل هو نتاج اتفاق سياسي دولي بعد الحرب العالمية الأولى، من دون الأخذ بعين الاعتبار الواقع الجغرافي والديمغرافي؟

لبنان بيت بمنازل كثيرة، على ما قاله المؤرخ الدكتور كمال الصليبي. فكيف وصلنا إلى هذا الواقع، وكيف نخرج منه؟ هنا يقبع التحدي.

الدولة هي الراعي، ويجب أن تكون الراعي الأول والأخير لمواطنيها. فهي المسؤولة حصراً وواجباً عن تأمين العيش الكريم لهم، وعن تأمين سلامتهم وسيادتهم. وبمعنى آخر، هي المسؤولة عن الدفاع عن الوطن

وتثبيت استقراره على كل المستويات: العسكرية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، وحتى الثقافية.

أما في لبنان، فالدولة هي الحلقة الأضعف، حتى تكاد تكون وظيفتها لعب دور الوسيط بين باقي المكونات. ودورها هو إخراج ما يتفق عليه الآخرون، وإسقاط صفة الشرعية على كل توافق.

فمراجع وزعامات الطوائف هي التي تهندس ملأ المراكز الشاغرة على مختلف مستوياتها، ودائمًا بلبوس السياسة. ويتقدم كل منهم إلى السلطات، ممثلة الدولة، برغباتهم، فتصيغ السلطة هذه الإرادات قوانين، ومراسيم، وقرارات، وتخرجها بصيغة الإلزام للجميع.

إن الطريق الصحيح لبناء دولة هو بناء الإنسان أولًا.
فالبناء من قواعده يبدأ وأعمدته، لا من طوابقه العليا.

لذلك، أولى الواجبات هو بناء المواطن، بأن يكون مواطنًا، ولاؤه للوطن أولًا، بما يجمعه بأخيه المواطن.

ويبدأ وضع مداميك المواطنة في المدرسة، وفي مناهج التعليم، ومن خلالها، حيث تكون هذه المناهج موحدة في كتاب التاريخ، وكتاب التربية المدنية، وكتب التنشئة الوطنية. وبعد ذلك، وخارج هذه الكتب، فلتتنوع المناهج.

أليس من المعيب، بل الإجرام بحق وطننا، ألا يكون شبابنا قادرين على إنشاد النشيد الوطني لجهلهم بمحتواه وكلماته؟

إن داخل كل طفل يبدأ البناء، وعليه تُشاد باقي أبنية الوطن.

قانون الانتخاب الذي يفرز الناخبين على أسس وطنية، هو المطلوب، ويجعل من البرامج الانتخابية أساسًا للاختيار.

وإن القانون الحالي هو الوصفة السحرية لانقسام البلد، وتعدد الولاءات، وتكريس الانقسامات على أسس طائفية. وهو ضرب لروح الجماعة وتكريس مبدأ الصراع لا المنافسة بين المرشحين أنفسهم، وضمن اللائحة الواحدة عينها.

فلا تضامن في اللوائح الانتخابية الواحدة إلا في الصورة التي تجمع المرشحين.

إن القلق الأكبر هو من انغلاق الطوائف على ذاتها، فيتحول الانغلاق إلى سياسة عامة، وهنا الخطورة.

إن القانون الحالي هو الطريق الصحيح لهذا الانغلاق، وإذا ما تمعنا بالنتيجة، فينتخب كل ناخب أو يختار ممثله ضمن الطائفة.

من هنا تبدو الحاجة لرفض مطلق لتحول الخصوصية - خصوصية الطائفة - إلى هوية سياسية، أو إلى مشروع حماية، أو إلى ذريعة خوف.

إن الطائفة معطى تاريخيًا، ثقافيًا، لا كيانا سياسيًا مستقلًا، وإن التجربة أثبتت أن لحظة خروج الطائفة من الصيغة الوطنية هي لحظة لسقوط الطائفة نفسها، لا لحظة نجاة لها.

وفي هذا الإطار، لا بدّ من التوقّف مطوّلًا عند دور الإعلام، بوصفه اليوم الساحة الأكثر تأثيرًا في تشكيل الوعي العام، وفي توجيه المزاج السياسي والاجتماعي. فالإعلام لم يعد ناقلًا للحدث فحسب، بل أصبح شريكًا في صناعته، وأحيانًا في تضخيمه أو تشويهه أو توظيفه.

يمكن للإعلام أن يكون أداة تحصين وطني، حين يضع الحقيقة فوق الاصطفاف، ويقدّم المعلومة لا الغريزة، ويعلي من قيمة الإنسان والمواطنة على حساب العصبيات. إعلام كهذا يساهم في بناء الرأي العام الواعي، ويكسر الصور النمطية، ويفتح مساحات الحوار بدل ساحات الاشتباك، ويحوّل الاختلاف إلى نقاش لا إلى صراع، ويعيد وصل ما تقطّعه السياسة.

لكن في المقابل، يمكن للإعلام أن يتحوّل إلى أخطر أدوات التفكيك الداخلي، عندما يُستعمل كمنصة تعبئة طائفية، أو كوسيلة شيطنة وتخوين، أو كسلاح سياسي يُطلق بلا ضوابط. ففي لبنان، لكل حزب شاشته، ولكل جهة منبرها، وغالبًا ما يُشدّ العصب المذهبي والسياسي

يوميًا، لا دفاعًا عن الحقيقة، بل حفاظًا على مواقع في السلطة، وعلى سرديات خاصة تُقدَّم على أنها وقائع مطلقة.

وهنا تصبح الكلمة أخطر من الرصاصة، لأنها لا تُسقط جسدًا واحدًا، بل تجرح مجتمعًا كاملًا. فالإعلام التحريضي يزرع الخوف، ويُراكم الكراهية، ويعيد إنتاج الانقسام في وعي الناس قبل الشارع، ويختصر القضايا الوطنية الكبرى بخطاب غرائزي، فيحوّل السياسة إلى انفعال، والمواطن إلى تابع، والحدث إلى مادة للاستثمار الطائفي.

ولا تكمن الخطورة فقط فيما يقوله الإعلام، بل أيضًا فيما يختار تجاهله. فالصمت الانتقائي، والتضليل، والاقتصار على زاوية واحدة للرواية، يخلق واقعًا وهميًا يعيش فيه الجمهور، ويُبعده عن إدراك المصالح الوطنية الفعلية. وهكذا لا يعود المواطن يحاكم الوقائع، بل يحاكم وفق ما تم تلقينه.

من هنا، فإن تحصين الوضع الداخلي يمرّ حتمًا عبر تحصين الإعلام نفسه: إعلام يخضع للمساءلة المهنية لا للولاء السياسي، إعلام يحمي السلم الأهلي بدل المتاجرة به، إعلام يُعيد الاعتبار لفكرة الدولة بدل تكريس صورة الطائفة، إعلام يربّي على النقد لا على الكراهية، وعلى المواطنة لا على الاصطفاف.

فالإعلام في جوهره ليس مجرد قطاع، بل هو مؤسسة وعي. وإذا لم يتحوّل إلى مساحة وطنية جامعة، فسيبقى ساحة صراع مفتوحة، تُدار فيها المعارك الرمزية التي تسبق دائمًا المعارك الواقعية.

إن فكرة العيش المشترك بين الطوائف فهي التوصيف لمرض، وهي ممر يجب أن يكون مؤقتًا لحفظ الاستقرار بعد أزمة، وليس صيغة عيش. فليس من مفهوم مشترك يحمي كل المكونات سوى مفهوم المواطنة، الذي يساوي الجميع في الحقوق والواجبات.

إننا جميعًا في مركب واحد، نواجه نفس المصير. ووحدة المصير تفرض وحدة الموقف لمواجهة كل الأخطار. فالدفاع يجب أن يكون عن الوطن، وليس عن الطائفة على الإطلاق، وإلا سقطت مهما عظم شأنها.

لنأخذ مثالًا عن المجتمعات التي تشبهنا من حيث تركيبتها، وكيف تجاوزت أزماتها:

- سويسرا: نجحت في تحويل التعدد إلى مشاركة مؤسساتية ضمن دولة قوية وإدارة فعالة، مع ديمقراطية مباشرة تخفف احتكار النخب للقرار.
- البوسنة والهرسك: تثبيت الهويات بعد الحرب في قلب الدولة، أنتج نظام تعطيل مزمن، وأصبحت الدولة تدير نزاعًا أكثر مما تنتج سياسة عامة، وأصبح الفيتو هو القاعدة.
- إيرلندا الشمالية: اتفاق الجمعة العظيمة أوجد ترتيبات مشاركة للسلطة، لكنه احتاج وقتًا طويلًا، مؤسسات، ووسائط عدالة، وحوافز اقتصادية لتخفيف الاستقطاب
- جنوب أفريقيا: الانتقال لم يتم عبر توافق النخب، بل عبر دستور حقيقي، وعدالة انتقالية، ومسار صراع منظم أعاد التأسيس على أساس المواطنة.

الدرس أو الحكمة: الاستقطاب والانتقال ممكن، لكنه يتطلب مسارًا مؤسسيًا طويل النفس.

أما نحن، فلم نزل في مرحلة العيش المشترك والديمقراطية التوافقية، وحصيلة ذلك هي الفشل. فأنتجنا دولة التعطيل.
علينا الانتقال من العيش المشترك كأطراف، كل منا ينادي بالـ "أنا"، إلى الـ "نحن"، ولنا في النماذج الدولية التي ذكرنا الكثير من المسارات والمنارات لنهتدي بها.

المهم أن نعود إلى الدولة راعية الجميع تحت سقف القانون.
القانون يكسب شرعيته من تداوله ومن مؤسسات تخضع لمساءلته، لا من صفقات خلف الأبواب المغلقة.

إن مصطلح العيش المشترك، واستعماله عند كل مأزق، يدل على التباسه، فهو يقدم مرة كقيمة أخلاقية، ومرة كمسار دستوري، ومرة كهوية وطنية. وهو اي هذا المفهوم يجب أن يكون جسر عبور لإنتاج الشرعية والمواطنة، لا مقرًا تستوي على جوانبه قدرة الطوائف على المحاصصة والتحكم بمسار الجماعات.

في الفكر السياسي الحديث، الدولة ليست جهازًا إداريًا فحسب، بل بنية عامة ومجال مؤسسي يجعلنا جميعًا متساوين في الحقوق والواجبات، ويحول الفوارق الدينية والثقافية إلى تنوع مدني، لا إلى سيادات سياسية متواجهة.

فربط الشرعية بتراضي الجماعات، لا بمواطنة الأفراد، هو سبب كل انسداد في مسار بناء الدولة.

إذ أن التراضي يصبح إرضاء للطائفة الأقوى في لحظة معينة على حساب الطوائف الأخرى، فيتنازل الضعيف ليرضي القوي، وهو يتحسب الفرصة للاستقواء مجددًا لقلب ميزان القوى لصالحه.

إن هذه الموازين تتغير باستمرار نظراً لارتباطها بالولاءات الخارجية وصعود قوى إقليمية ودولية على حساب قوى أخرى مما ينعكس إهتزازاً داخلياً لإرتباط الجماعات اللبنانية دوماً بمراجعهم الخارجية، فينعكس ذلك قوى داخلية صاعدة وأخرى متراجعة ليستمر لبنان على خط الفيالق الدولية والإقليمية...